٤ ـ أتفاقية سايكس ـ بيكو وأثرها على مستقبل العرب :

كانت الدول الأوربية (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا) تسعى منذ القرن التاسع عشر في الأقل لأقتسام ممتلكات الدولة العثمانية ، وقد شجعها على ذلك حالة الضعف التي بلغت حداً دفع البعض الى تسميتها بالرجل المريض . وكانت بريطانيا تقف حائلاً دون الأسراع في تنفيذ هذا المخطط لضمان مصالحها ومواصلاتها في هذه الممتلكات وخشيتها من ان تتعرض هذه المصالح لخطر الدول المنافسة لها . غير ان دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا أنعش المشروع الاستعماري السابق ودفع بهذه الدول للتلويح عن مصالحها وأهدافها في المنطقة . فحددت روسيا مطامعها بالسيطرة على القسطنطينية (اسطنبول حالياً) ومضيقي البسفور والدردنيل ، فيما طالبت فرنسا ببلاد الشام ، وبدأت بريطانيا تزيد من خططها لضمان مصالحها التقليدية في المنطقة ـ كما كان لايطاليا أطماعها في آسيا الصغرى . وعلى أية حال ، فرضت هذه المطامع حالة من الوئام المصلحي للتفاهم وتوزيع الغنائم ، وبدأت المفاوضات التمهيدية بهذا الشأن في آذار ١٩١٥ بين الدول الرئيسة الثلاث وأستمرت المفاوضات بين هذه الأطراف ما يقارب العام حتى أسفرت عما سمي فيما بعد اختصاراً باتفاقية سايكس ـ بيكو نسبة الى كل من المندوبين السياسيين اللذين مثلا بلادهما في قسم من المفاوضات ، وهما السير مارك سايكس عن الجانب البريطاني والمسيو جورج بيكو عن الجانب الفرنسي . وقد تمّ التوقيع على الاتفاقية رسمياً في ١٦ مايس ١٩١٦ . (**)

أحتفظت فرنسا بموجب الأتفاقية بالقسم الأعظم من بلاد الشام (سوريا ولبنان حالياً) وبحصة غير صغيرة من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق (وقد لونت هذه المناطق باللون الأزرق على الخريطة) أما حصة بريطانيا (التي لونت باللون الأحمر) فتألفت من شريط يمتد من أقصى جنوب سوريا عبر العراق حيث يشمل ولايتي بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة

المخصصة لفرنسا وهي تضم ايضاً مينائي حيفا وعكا مع جزء صغير من المنطقة الداخلية . وهناك منطقة أخرى (لونت باللون البني) تضم حصة تعرف اليوم باسم فلسطين ، وقد أستبقيت لتكون تحت حكم دولي خاص .(٥٦)

ان المناطق التي خضعت لكل من فرنسا وبريطانيا والمنطقة الدولية المعلمة باللون البني تشمل كلاً من سوريا والعراق وتقدّر حسب الأتفاقية وضعها تحت نوع من الوصاية الأوربية . وكل منطقة من المناطق الفرنسية والبريطانية ، تغدّ مكونة من قسمين متمايزين حسب شكل الحكومة التي ستقام في كل منهما . فأما حصة فرنسا فقسمت الى قسمين أحدهما أزرق والثاني يشار له بالحرف (أ) . وجعلت حصة بريطانيا في قسمين أحدهما أحمر والثاني يرمز له بالحرف (ب) . وفي القسمين الأزرق والأحمر ستكون الدولتان حرّتين في اقامة أدارة خاصة بهما .. ونصت الاتفاقية على أن تكون الادارة في أ و ب تحت سيادة عربية تعترف بها وتسندها الدولة المختصة بكل واحد من هذين القسمين ، على ان يكون لفرنسة أو انكلترا حسبما تقتضي الحال الأولوية في المشروعات الأقتصادية وحق الانفراد في تزويد الأدارة العربية المقبلة بما تحتاجه من موظفين ومستشارين اجانب .(٥٧)

أما الشروط الخاصة التي وضعت بشأن وضع فلسطين الخاص فأنها كانت نتيجة الأهداف المتصارعة بين الدول الثلاث (أنكلترا ، فرنسا ، روسيا) فقد أكدت فرنسا على رغبتها في أن تكون المنطقة الواقعة تحت نفوذها هي كل سوريا (بما في ذلك فلسطين) ، أما بريطانيا فعارضت ذلك لأسباب أولهما رغبتها في السيطرة على خليج عكا ـ حيفا لكي يكون لها منفذ يصل العراق بالبحر المتوسط ، والثاني أنها لم ترغب في أن توطد فرنسا أو اي دولة أخرى نفوذها على مقربة من قناة السويس في وقت تزايدت فيه أهمية هذه المنطقة الستراتيجية للمواصلات البريطانية ولضمان ذلك فان بريطانيا فسحت المجال لأن تحقق فرنسا نفوذها وتحتفظ بالمناطق الساحلية في شمال سورية .(٥٨)

من جهة أخرى فأن أهتمام بريطانيا بفلسطين أنما كان أيضاً أنعكاساً للمخطط الذي عملت على تنفيذه الحركة الصهيونية بالتعاون مع الحكومة البريطانية هذه الفترة . ففي تشرين الثاني ١٩١٤ أتصل (هربرت صموئيل) أحد زعماء الصهيونية بأدواردغراي وزير خارجية بريطانيا وحثه على تبني قيام دولة يهودية في فلسطين تكون حليفة لبريطانيا وعلى مقربة من مصر ومن قناة السويس ، وان يسعى دون

قيام دولة عربية مستقلة في سوريا والعراق ، لان مستقبل تحقيق الدولة اليهودية يتوقف على مدى قوة جيرانها العرب أو ضعفهم . وكان أن وافق غراي على الوجهة العامة لهذا المشروع وتم الاتفاق بينه وبين اللجنة الصهيونية في لندن على أن لا تمنح فلسطين استقلالها السياسي قبل أن يدخل اليها عدد من اليهود لانهم فيها آنذاك قلة ضئيلة ضعيفة لا تتعدى ٤ ٪ من السكان . وبعد سلسلة من مداخلات بريطانيا مع فرنسا وافقت فرنسا على قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين وبعد مداولات وأخذ ورد حول مضمون النص الذي يمكن أن يشكل وعداً رسمياً من قبل الحكومة البريطانية وضع النص ـ أو « وعد بلفور » الذي أعلن في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ . (٥٩)

ولم يتوقف الأمر على فرنسا وبريطانيا ومطامعها للحصول على فلسطين ، فقد طالبت روسيا هي الأخرى بذلك ، على أنها أقتنعت في النهاية بوضع فلسطين تحت اشراف دولي وبهذا الأقتراح أنحازت بريطانيا الى جانب روسيا واضطرت فرنسة الى الأذعان وبذلك خلقت المنطقة البنية على الخريطة . (٦٠)

وورد في الاتفاقية ايضاً استعداد الدولتين للاعتراف بـ « أستقلال » والقيام بحماية دولة عربية أو اتحاد فيدرالي في منطقة ا و ب وتكون لهما الافضلية ـ كل في منطقته ـ في أقامة المشاريع ومنح القروض وتقديم المستشارين بناء على طلب الحكومة العربية . وتعهدت انكلترا بالموافقة على استثمار مياه نهري دجلة والفرات بين المنطقتين أ و ب كما اتفق الطرفان على ان تكون الاسكندرونة وحيفا ميناءين مفتوحين امام تجارة فرنسا وانكلترا . وتقرر بموجب البندين السادس والسابع ان يقوم الانكليز ببناء خط حديدي من حيفا باتجاه بغداد ويقوم الفرنسيون ببناء خط مشابه من حلب بالاتجاه نفسه على ان لا يجري العمل في بناء سكة حديد بغداد الى الجنوب من الموصل ضمن المنطقة (أ) والى الشمال من سامراء ضمن المنطقة (ب) . ونص البند الثامن من الاتفاقية على ضرورة الحفاظ على التعريفة الكمركية التركية على مدى عشرين عاماً شريطة ان لا يحق للجانبين القيام برفعها او تبديلها دون موافقة مسبقة من الجانب الآخر . واتفقت الدولتان في البند التاسع على عدم السماح لطرف ثالث بالاستحواذ على أي جزء من شبه الجزيرة العربية أو القيام ببناء قواعد في الجزيرة الواقعة على الجانب الشرقي من البحر الاحمر . وأخيراً نصت الاتفاقية في بندها العاشر على أن تجري المفاوضات مع العرب بشأن حدود الدولة (العربية) أو أتحاد الدول (العربية) بأسم الدولتين ونصت في بندها الحادي

عشر الأخير « على أن تقوم الدولتان معاً بوضع الضوابط على تصدير السلاح للمناطق العربية »(٦)

لقد كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو مثالاً صارخاً على مكر وخداع وجشع الدول الكبرى . وبقدر ما أنطوت عليه هذه الاتفاقية من جشع وقبح السياسة الاستعمارية وتلاعبها بمقدرات الشعب العربي ، لعبت دوراً خطيراً . في تدمير صورة المستقبل العربي الذي كافح من اجله العرب في الوحدة والأستقلال . فوحدة المشرق العربي كانت موجودة بكامل مقوماتها القومية والتاريخية ، وحافظت على بقائها رغم ما عانته في العهد العثماني ، ولم يكن أمام العرب الا أن ينتظروا نضوج الظرف والعمل على تنفيذ ما تصبو اليه أنفسهم وقد تبلورت آمالهم القومية وتصاعد نشاطهم ، كلما ادركوا طبيعة الاوضاع التي اخذت تحل في الدولة العثمانية ، والأخطار المحدقة بمستقبلهم جراء تكالب الدول الاستعمارية التي كثفت من نشاطها وخططها لتقسيم الممتلكات العثمانية . وضعوا لحماية مستقبلهم وضمانه قراراتهم موضع التنفيذ في الحرب العالمية الأولى وأنتفضوا لنيل الاستقلال وتحقيق وحدتهم .

غير ان هذه الأهداف لم تكن تتماشى بطبيعة الحال ومصالح الدول الاستعمارية في المنطقة ، اذ ان قيام دولة عربية واحدة في بقعة تعد من أخطر مناطق العالم من حيث اهميتها الستراتيجية والأقتصادية ، يعني ضرب المصالح الاستعمارية في الصميم وهذا ما كانت تؤكد عليه السياسة البريطانية منذ القرن التاسع عشر . كما أن وحدة الشعب العربي اصبحت تتناقص جذرياً والخطط الصهيونية الرامية الى اقامة الوطن الصهيوني في فلسطين ، فضلاً عن كون هذا الهدف يتعارض في الأساس وطموحات الدول الاستعمارية الرامية لفرض سيطرتها واحتلالها لهذه المنطقة وتوجيهها وفق ارادتها اطول فترة ممكنة من الزمن .

ان الخطورة لا تكمن فيما حققته هذه الاتفاقية في حينها من مكاسب أستعمارية حسب ، بل بما تركته من آثار مؤلمة وخطيرة في مستقبل الواقع العربي . اذ تحولت المنطقة الى أجزاء متناثرة تتناهبها الاطماع الاستعمارية وأصبح التمزق والقطرية ظاهرة موجودة بين أقطار الأمة الواحدة . كما كان من نتائج هذه الأتفاقية ان خلقت كياناً غريباً على الوطن لعربي ذلك هو الكيان الصهيوني في فلسطين كي يكون جسراً لعبور الامبريالية للمنطقة ويقوم بتنفيذ سياستها الرامية في الاساس الى تمزيق الوطن العربي الى كتل ومواقف متضاربة وبالتالي اخضاعه ونهب خيراته .

ولا تحتاج هذه الحقيقة الى تفصيل اذ ان وقتنا الحاضر لدليل واضح على ما تركته هذه الاتفاقية من آثار سيئة في واقع العرب وتطلعاتهم للمستقبل .

غير ان هذه الاتفاقية بقدر ما خلقت من نتائج سلبية ، خلقت بطبيعة الحال ، مواجهة عربية تصدت للمخططات الأستعمارية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وتمكنت من ان تقطع شوطاً جاداً في طريق الوحدة والاستقلال .

لقد ظلت الاتفاقية أمراً سرياً ولم يعرف بها العرب وفي مقدمتهم الشريف حسين الذي تزعم الثورة عام ١٩١٦ . ومع أن كلاً من السير مارك سايكس والمسيو جورج بيكو قد التقيا بالشريف حسين في مايس ١٩١٧ الا ان احداً منهما لم يكشف بصراحة عن نصوص هذه الاتفاقية بل عمدت الحكومة البريطانية الى تنفيذ أهم بنود هذه الاتفاقية التي لم يجف حبرها بعد والحرب مازالت قائمة . ونعني بذلك وعد بلفور الذي صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ والذي بموجبه منحت بريطانيا اليهود حق تأسيس دولة صهيونية في أرض فلسطين العربية(٦٢) .

وعلى أية حال تَمَ كشف الأتفاقية من قبل زعماء الثورة الروسية في تشرين الثاني ١٩١٧ ، وكان ذلك فضيحة لاغبار عليها بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ، الا أن كلتا الدولتين ـ وبالذات بريطانيا ـ تمكنت الى حد ما من تخفيف موجة السخط الصارمة التي أجتاحت المشرق العربي ، وذلك من خلال الأساليب الملتوية والوعود الغامضة التي تفننت في صياغتها والتي كانت توجهها للشريف حسين أو غيره من الزعماء العرب دون أدنى حياء . وقد أنطلت على البعض كما هي الحال بالنسبة للشريف حسين ، أذ أستمر على موقفه السابق ولم يعر أهتمامه لدعوة الصلح التي وجهها الاتراك بعد اكتشاف أمر الاتفاقية . على ان الموقف الحرج والدقيق الذي أحاط بالعرب في تلك الفترة وصعوبة اتخاذ موقف حاسم بعد الشوط الطويل الذي قطعته الأحداث في المنطقة حال هو الآخر دون شك لأن تأخذ التطورات في المنطقة طريقاً كان للقوي شأنه في تحديد اتجاهاته(٦٣) .

هكذا تلاحقت الأحداث في المشرق العربي ، وبالرغم من فداحتها ، فأن العرب وفي مقدمتهم الشريف حسين كانوا يتوقعون حسم كل الخلافات بعد الحرب كما وعدت بذلك بريطانيا .. وهذا ما سعى العرب الى تحقيقه بعد انتهاء الحرب في مؤتمر الصلح الذي أنعقد في باريس عام ١٩١٩ لتصفية ما خلفته الحرب من مشاكل وأوضاع .

٥ ـ العرب ومؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ :

أ ـ عرض القضية العربية أمام المؤتمر :

ما ان وضعت الحرب العالمية الأولى اوزارها حتى شرعت الوفود الدولية تتجه صوب باريس حيث مقر انعقاد مؤتمر الصلح الذي تقرر عقده بداية عام ١٩١٩ لتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب وقد مثل العرب في هذا المؤتمر الأمير فيصل الذي رشحه والده ممثلاً عن مملكة الحجاز التي دُعيت لحضور المؤتمر من قبل بريطانيا بصفتها حليفة ساهمت في الحرب .

لقد كان موقف الامير فيصل حرجاً للغاية سواء بالنسبة له أو للحلفاء اذ لم تكن هناك فكرة لدى فيصل عن مفهوم الحلفاء لمركز والده ، فقد اراده هؤلاء ان يكون ممثلاً عن مملكة الحجاز بينما اراد فيصل ان يكون ممثلاً عن مملكة الحجاز والبلاد العربية . وهنا ارتطم الوفد الحجازي بواقع السياسات الدولية خاصة بالنسبة لكل من انكلترا وفرنسا ومطامعهما في البلاد العربية ، ناهيك عن المشكلة الفلسطينية والأنتداب على البلاد العربية وهذا ما تمثل في نشاطات فيصل في باريس[٦٤] .

واجه فيصل منذ وصوله الأراضي الفرنسية في ٢٦ / ١١ / ١٩١٨ ، موقفاً فرنسياً مجافياً ، وأبلغ بأن الحكومة الفرنسية لا تستطيع ان تعده ذا صفة تمثيلية أو رسمية . وبعد جولة قصيرة في فرنسا توجه فيصل الى لندن للأجتماع بالمسؤولين البريطانيين قبل حضور المؤتمر وفي لندن تكشفت له ألاعيب السياسة الأستعمارية في بلاده . اذ كان النقاش على أشده بين (لويد جورج) رئيس الوزراء البريطاني و (كليمنصو) رئيس الوزراء الفرنسي بشأن غنائمهما في المشرق العربي ، التي تضمنتها أتفاقية سايكس ـ بيكو .[٦٥]

كما واجه فيصل التفافاً مكثفاً من قبل المسؤولين البريطانيين والزعماء الصهاينة لتوقيع على اتفاقية تفسح المجال امام الأستيطان اليهودي في فلسطين . غير ان الأمير فيصل لم يكن يملك الصلاحية الا ما أمر به والده في الأصرار على الوعود البريطانية للعرب لذا فانه عالج الموقف بأسلوب لا يفتقر الى الفطنة ، فجعل موافقته على استيطان اليهود في فلسطين مرتبطة بانجاز بريطانيا لعهودها التي قطعتها في أمر استقلال البلاد العربية بما فيها فلسطين طبعاً . والحقيقة ان فيصل اتخذ الموقف

الأخير بهدف الحصول على دعم بريطانيا لموقفه في المؤتمر تجاه المطامع الفرنسية في بلاد الشام .(٦٦)

وعلى أية حال أنتقل فيصل الى باريس في ٩ كانون الثاني للمشاركة في المؤتمر رغم رفض الحكومة الفرنسية . وذلك بعد أن تدخلت الحكومة البريطانية في الأمر ، ومنح وفد الحجاز مقعدين بين الوفود المشاركة وكان فيصل قد رفع مذكرته الأولى للمؤتمر منذ ١ كانون الثاني ١٩١٩ عرف فيها الحضور بالبلاد العربية وبحدودها الجغرافية التي حددتها مراسلات والده مع السير هنري مكماهون ، وأكد على ان سكان المنطقة يشكلون شعباً متلاحم الانساب ولغته واحدة هي اللغة العربية ، وان طموحهم هو الوحدة وثقة والده من انتصار هذه الوحدة ، ومع ان المذكرة تضمنت اشارة الى امكانية الأستعانة بالخبرة الأجنبية لاحدى الدول الكبرى لتطوير امكانيات بعض أجزاء الدولة العربية المنشودة الا أنها طالبت « أن تكون الحكومة عربية في المبدأ والروح » .

وفي اليوم التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٩ تقدم فيصل بمذكرة ثانية طالب فيها الاعتراف باستقلال العرب ووحدتهم في المنطقة المعروفة اليوم بالمشرق العربي ، وأبدى موافقته لمراعاة بعض الاعتبارات الخاصة بكل قطر عربي عند تشكيل الدولة العربية الموحدة بالشكل الذي يعني موافقته على فكرة الأتحاد الكونفدرالي بين أقطار المنطقة كمرحلة أولى قبل قيام الوحدة بين هذه الأقطار . واكد على ثقته بحرص الدول الكبرى على حقوق العرب ومصالحهم ، كما أرفق بالمذكرة نسخة من مبادىء الرئيس الأميركي « ولسن » التي أكد فيها على حرية الشعوب في تقرير مصيرها وكان هدفه من ذلك دعم موقفه في المذكرة ، والرغبة في الحصول على دعم الرئيس الاميركي الذي حضر المؤتمر بنفسه .

وفي اليوم السادس من شهر شباط تمكن فيصل شخصياً من عرض قضيته أمام مؤتمر الصلح في مقر وزارة الخارجية الفرنسية . وكان خطابه بمثابة توسيع للمذكرة السابقة . وبين ان اشتراك والده والعرب في الحرب لم يكن للحصول على منافع مادية خاصة .. وأنما لأن يفي الحلفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في السابق .

وقد بيّن فيصل رأيه بقضية الأنتداب وتطبيقه على البلاد العربية . وذلك في اجابته على استفسار الرئيس الأميركي الذي تضمن هذا الموضوع ، اذ قال فيصل أنه

جاء الى باريس ليطالب بأستقلال شعبه وبحقهم في أختيار مصيرهم .. وأنه « شخصياً كان يخشى تجزئة البلاد العربية . كان هدفه وحدة العرب وفي سبيل الوحدة حارب العرب ، وأي حل غير هذا الحل يمكن أن يعتبره العرب نوع من تقاسم الأسلاب بعد المعركة .. كان العرب يطالبون بالحرية ولا يرضون عنها بديلاً ، فقد كان العرب أمة قديمة متحضرة منظمة في زمن لم يكن فيه للدول الممثلة في هذه القاعة الآن من وجود . »(٦٧)

ب ـ الموقف الدولي من المطاليب العربية :

لقد أتضح منذ البداية أن محور المشكلة الذي تدور فيه القضية العربية هو مصير بلاد الشام (سوريا ، لبنان ، فلسطين) وعزم فرنسا على أحتلالها دون الأخذ بمطاليب العرب القومية . ولما اخذت المفاوضات بهذا الشأن تقود الى باب مسدود شرعت الدول الكبرى بالتفتيش عن وسائل أخرى لتسوية الأمر . فقد جرى عرض القضية في ١٣ شباط في مقر وزارة الخارجية من قبل الدول الكبرى ، وأستدعي الدكتور (هوارد بلس) رئيس الكلية الأنجيلية في بيروت (الجامعة الاميركية في بيروت الآن) ليدلي برأيه حول القضية باعتباره أحد الشخصيات التي تتمتع بخبرة واسعة باوضاع سورية فضلاً عما يتمتع به من ثقة الأهلين . وقد أكد هذا على ضرورة أستجلاء موقف أهالي سورية أزاء مصيرهم كأفضل أسلوب لحل المشكلة وهو موضوع كان أقترحه الأمير فيصل بداية حضوره لمؤتمر الصلح وحاول الأجتماع بالرئيس ولسن حينها بهذا الشأن .(٦٨)

تم عقد أجتماع آخر للدول الكبرى في ٢٠ آذار ١٩١٩ غير أن هذا الاجتماع لم يتخمض عن نتيجة بسبب أطماع كل من فرنسا وأنكلترا . وبعد أن فرغ صبر الرئيس ولسن وفي ساعة كان فيها شديد الامتعاض صرح بعدم اكتراث بلاده لأدعاءآت كل من فرنسا وبريطانيا لفرض سيطرتهم على سكان المنطقة دون رغبتهم وبيّن « أن المبدأ الجوهري الذي تلتزم به الولايات المتحدة هو موافقة الشعوب المحكومة » وبان الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه القضية هي الاطلاع على رغائب سكان هذه المناطق وعليه اقترح الرئيس ولسن « أختيار أفضل الناس من ذوي الخبرة والمؤهلات لتشكل منهم لجنة مختلطة تمثل الحلفاء تذهب الى سوريا وأذا حملتهم تحقيقاتهم على توسيع النطاق فالى ما وراء حدود سورية » . وقد حدد الرئيس ولسن صلاحيات هذه اللجنة .